الأمم المتحدة

DP/FPA/2023/4 (Part I)

Distr.: General
19 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2023

5–9 حزيران/يونيه 2023، نيويورك

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – تقرير المدير التنفيذي السنوي

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2022–2025

تقرير المدير التنفيذي

الملخص

يحلِّل هذا التقرير التقدُّم المُحرَز في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025، خلال السنة الأولى من تنفيذها. وينبغي قراءته بالاقتران مع الاستعراض الإحصائي والمالي لعام 2022 (DP/FPA/2023/4 (Part I)/Add.1)، الذي يقدم تفاصيل عن مصروفات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

في عام 2022، تمكّن صندوق الأمم المتحدة للسكان من إحداث زخمٍ لتسريع تحقيق النتائج التحويلية الثلاث لخطته الاستراتيجية ولتوسيع نطاق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. يستعرض التقرير أيضاً التحديات التي جرى التصدي لها والدروس المستفادة منها. فيما توفر مرفقات التقرير، المتاحة على موقع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليلات ومعلومات مفصلة عن التقدُّم المُحرَز.

عناصر مُقرَّر

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

(أ) الإحاطة علماً بالوثائق التي يتألف منها تقرير المدير التنفيذي لعام 2022: DP/FPA/2023/4 (Part I, Part I/Add.1 and Part II)؛

(ب) أن يرصد مع التقدير التقدُّمَ الذي أحرَزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2022-2025 خلال السنة الأولى من تنفيذها.

ملاحظة: أعدّ صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه الوثيقة بالكامل.

310523 260523 23-10003 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

I.	نظرة عامة	3
II.	سياق عام 2022	5
III.	النتائج التي تحققت خلال عام 2022	6
IV.	استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2022-2025	23

المرفقات

المرفق 1. تحديثات سجل أداء المخرجات والمؤشرات، 2022

المرفق 2. تحديث حول الشؤون الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022

المرفق 3. النتائج المحققة على المستوى القُطري

المرفق 4. تنفيذ التدخلات العالمية والإقليمية، 2022

المرفق 5. تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75، في عام 2022، بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

المرفق 6. ملخص مهام الرقابة المسؤولة عن التدقيق والتحقيق والأخلاقيات والتقييم وحماية المبلِّغين عن المخالفات

المرفقات متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

I. نظرة عامة

يحلِّل هذا التقرير التقدُّم المُحرَز في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025، خلال السنة الأولى من تنفيذها. الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 هي الثانية من ثلاث خطط استراتيجية متتالية مُصمَّمة لتوجيه صندوق الأمم المتحدة للسكان في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تسريع وتيرة التقدُّم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ستغطي الخطة الاستراتيجية اللاحقة الفترة 2026-2029.

بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذَ خطته الاستراتيجية الحالية في عام 2022. ومع اعتماد الخطة الاستراتيجية، تعهَّد صندوق الأمم المتحدة للسكان بالإسراع في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث: (أ) إنهاء الحاجة غير الملبّاة إلى تنظيم الأسرة؛ (ب) إنهاء وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها؛ (ج) إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وجميع الممارسات الضارّة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

في عام 2022، تمكَّن الصندوق من توفير الزخم اللازم على جميع المستويات لتسريع تحقيق النتائج التحويلية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد قدَّمت الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 مخططاً مهماً لهذا التسريع. كما ساعد هذا الزخم في التأثير على تسريع وتيرة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. في حين أنَّ البيانات المتاحة في عام 2022 لم تكن كافية لتحليل وفهم وتيرة التسارع بشكل كامل بُغية تحقيق النتائج التحويلية الثلاث على المستوى العالمي، إلا أنَّ صندوق الأمم المتحدة للسكان يشعر بالقلق من أنَّه، في ظلّ معدّل التقدُّم الحالي، قد لا يحقق العالم النتائج التحويلية الثلاث بحلول عام 2030.

كان عام 2022 "عام الحدود القصوى" الذي أثَّر على حياة الملايين من الناس، وبخاصة النساء والشباب، من حيث الصراع وآثار تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاضطراب الاقتصادي. في عام 2022، عزَّز صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمَه الإنساني من خلال الاستجابة لـ60 حالة طوارئ وتقديم خدمات منقذة للحياة لأكثر من 30 مليون امرأة وشاب. ففي أوكرانيا وحدها، أُجريت أكثر من ثلث جميع الولادات في عام 2022 – حوالي 68,500 – في أحد مرافق الأمومة البالغ عددها 51 مرفقاً مدعوماً مِن قِبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر المرفق 2).

وفي عام 2022، قامت مؤسسة الأمم المتحدة بتكريم صندوق الأمم المتحدة للسكان بجائزة أبطال الأمم المتحدة تقديراً لمساهماته في الخطوط الأمامية لجهود وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. وقد كان الصندوق ممتثل تماماً في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في جميع أنشطة المنظمة، بعد أن استوفى أو تجاوز جميع معايير خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة.

يسلِّط الشكل 1 أدناه الضوء على النتائج الرئيسية التي تحققت خلال عام 2022.

الشكل 1.
النتائج الرئيسية التي تحققت في عام 2022 في البلدان المستفيدة من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان

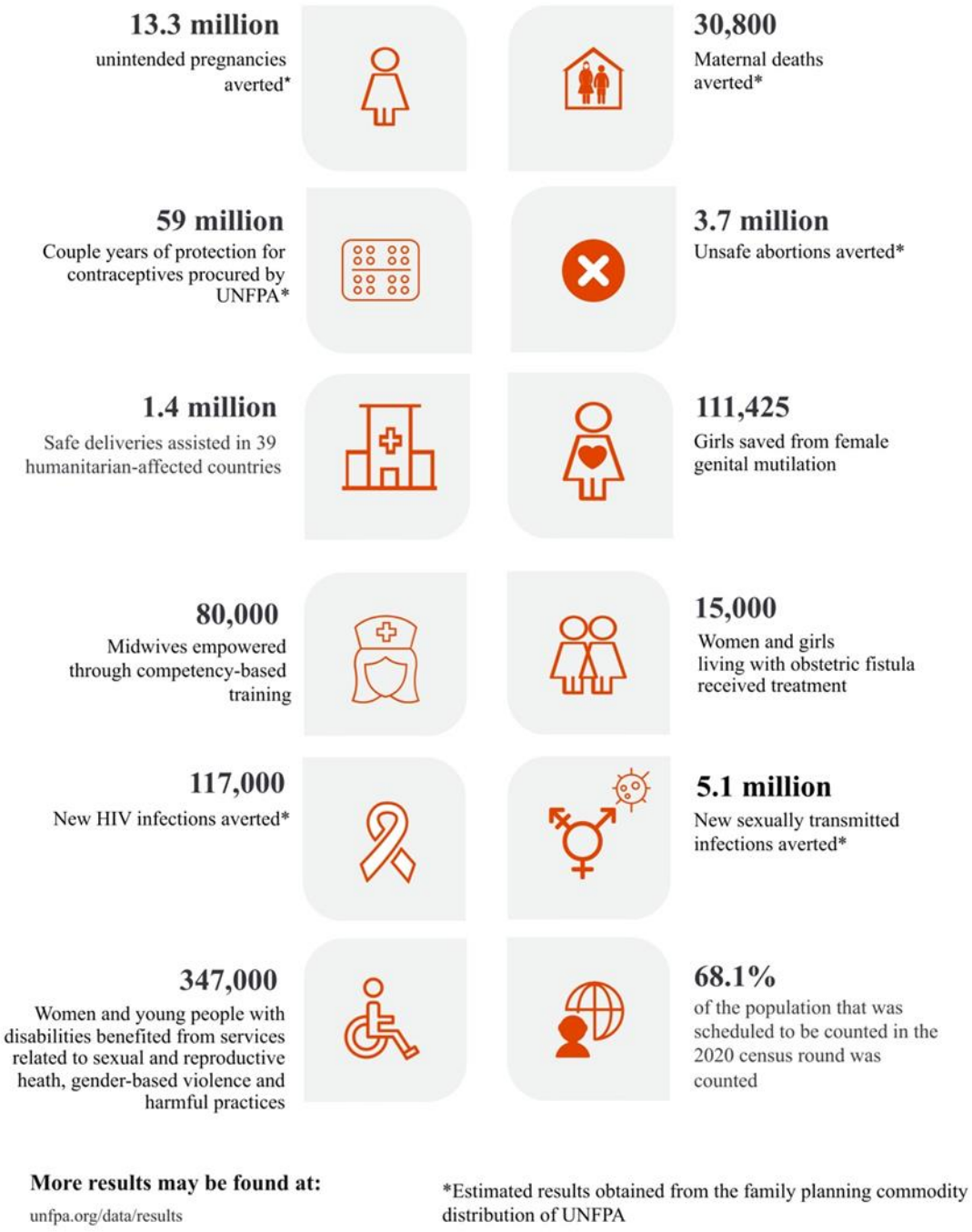

في عام 2022، أحرز الصندوق تقدُّماً كبيراً في تحقيق مخرجات الخطة الاستراتيجية الستة المترابطة،[1] والتي تسلِّط الضوءَ على جهود الصندوق للتعجيل بتحقيق النتائج التحويلية وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

[1] انظر الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022–2025 (DP/FPA/2021/18)، الصفحات 9–11.

تُظهر جميع مخرجات الخطة الاستراتيجية إنجازات تجاوزت نسبتها 80 في المائة. وقد أظهرت البرامج العالمية والإقليمية للصندوق مستوىً مرتفعاً من الإنجاز في عام 2022؛ كما لعبت دوراً تحفيزياً مهماً في إنشاء ثقافة التسريع لتحقيق مخرجات الخطة الاستراتيجية (المرفق 4).

واصل الصندوق أداءَ دورٍ رائد في جهود السكان والتنمية المستدامة من خلال تسخير قوة البيانات، والاستثمار في المراهقين والشباب، ولا سيَّما المراهقات. وقد ساهمت جهود الصندوق في تحقيق النتائج التالية:

اعتباراً من عام 2022، كانت 86.1 في المائة من البلدان قد أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن خلال السنوات العشر الماضية؛

وخلال الفترة 2016-2020، كان 60.4 في المائة من البلدان لديها بيانات تسجيل مواليد مكتملة بنسبة 90 في المائة على الأقل؛

واعتباراً من عام 2021، جرى تسجيل 75.4 في المائة من ولادات الأطفال دون سن الخامسة لدى سلطة مدنية؛

وفي عام 2022، حصلت 6 ملايين فتاة على برامج تتعلق بالمهارات الحياتية؛

في عام 2022 أيضاً، قامت نسبة 61 في المائة من البلدان بإشراك الشباب في صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها.

خلص تقييم دعم الصندوق للديناميات والبيانات السكانية إلى أنَّه في الفترة من 2014 إلى 2022، قدَّم الصندوق دعماً مناسباً وفي الوقت المناسب للبيانات السكانية، والديناميات السكانية، والسكان والتنمية. وقد وجد التقييم التكويني للدعم الذي يقدّمه الصندوق للمراهقين والشباب أنَّ برامج الصندوق الخاصة بالمراهقين والشباب قد عزَّزت من جداول الأعمال الوطنية والالتزامات بأهداف التنمية المستدامة ووسَّعت الخطاب بشأن احتياجات المراهقين والشباب والنواتج والحقوق المرتبطة بهم. يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعلُّم من التوصيات الواردة في هذه التقييمات وغيرها وتنفيذها.

في عام 2022، أجرى الصندوق عدة تعديلات تنظيمية للإسراع بتحقيق النتائج التحويلية الثلاث وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي عام 2022، بدأ الصندوق أيضاً عملية لاستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كجزء من الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد برنامج عمل المؤتمر (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 30). وشملت التعديلات التنظيمية ما يلي:

(a) تجديد عملية البرمجة القُطرية للتركيز على تسريع التقدُّم نحو تحقيق النتائج التحويلية الثلاث؛

تحسين وظائف إدارة الموارد من خلال إنشاء لجنة لإدارة الموارد؛

تعزيز وظائف إدارة سلسلة الإمداد من خلال إنشاء وحدة لإدارة سلسلة الإمداد؛

ترحيل وظائف العمل الرئيسية إلى نظام أساسي مشترك قائم على الكم لتخطيط الموارد المؤسسية. وبحلول نهاية عام 2022، جرت أتمتة 50 في المائة من وظائف الأعمال المتوقعة؛

الانتقال من التمويل إلى التمويل والاعتمادات عن طريق تفعيل المبادرات، مثل مرفق الاستثمار الاستراتيجي، وصندوق مواءمة شراكة الإمدادات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتوسيع نطاق حالات الاستثمار لتحقيق النتائج التحويلية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛

تحسين الثقافة التنظيمية والأداء ووظائف الاستشراف، بما في ذلك الجهود المبذولة لضمان شعور الموظفين بالأمان وتمكينهم من التحدُّث؛

تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ التنوع والإنصاف والشمول. في عام 2022، حصل صندوق الأمم المتحدة للسكان على شهادة مشروع الأدلّة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسَين (EDGE)، وهي منهجية تقييم عالمية ومعيار لشهادة التنوع في مكان العمل والإنصاف والشمول؛

تعزيز مساءلة صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه لضمان الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والتحرش الجنسي. في عام 2022، جرى تقييم 81 في المائة من الشركاء المنفذين للصندوق بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين؛

إطلاق استراتيجية جديدة للموارد البشرية مِن قِبل صندوق الأمم المتحدة للسكان، "استراتيجية الأفراد 2030"، لضمان امتلاك الصندوق المهارات المطلوبة لتسريع تحقيق النتائج التحويلية الثلاث؛

الاستمرار في تعزيز العمل الإنساني وقدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال إنشاء شعبة الاستجابة الإنسانية.

نجح صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه في إجراء هذه التعديلات التنظيمية وتحقيق نتائج إنمائية مهمة على الرغم من عدد من التحديات: (أ) عانى ملايين النساء والشباب بسبب تغير المناخ والصراعات وجائحة كوفيد-19 والأزمات الاقتصادية؛ (ب) استمرَّت بعض أجزاء العالم في مواجهة معوقات للحقوق الإنجابية؛ (ج) في بعض أنحاء العالم، حُرمت النساء والفتيات من حقهن الأساسي في التعليم. وفي مواجهة هذه التحديات، واصل المجتمع العالمي تعزيزَ أهمية ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان لحماية حقوق وخيارات النساء والشباب.

كشف تنفيذ السنة الأولى للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025، عن العديد من الدروس المستفادة التي يأخذها الصندوق في الاعتبار، بما في ذلك: (أ) التحدي المتمثل في تشغيل مسرّعات الخطة الاستراتيجية في البرامج القُطرية لجعلها أكثر تأثيراً؛ (ب) أهمية استمرار المساءلة المشتركة من أجل تعزيز التعاون والتخطيط والتنفيذ المشتركَين وزيادة الفعالية والكفاءة في سياق إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ج) الأهمية الحاسمة لاتباع نهج متكامل بُغية تسريع النتائج التحويلية من أجل حشد جميع القطاعات وشركاء التنمية؛ و(د) أهمية بناء أنظمة مرنة، بما في ذلك المرونة الديمغرافية، لتمكين المجتمعات من الوقاية والاستجابة والتقدُّم في ظل الاتجاهات الكاسحة والاضطرابات.

سيواصل الصندوق ما يلي: (أ) توسيع نطاق الشراكات، لا سيَّما مع المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة، والمنظمات التي يقودها النساء والشباب وأصحاب المصلحة الآخرون؛ (ب) دمج الصحة الجنسية والإنجابية وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في السياسات والبرامج والأُطُر الإنمائية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك أُطُر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛ و(ج) مواصلة التركيز على بناء نُظُم قادرة على الصمود ودعم تحليل الديناميات السكانية في جهود التعجيل بتحقيق النتائج التحويلية الثلاث وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

II. سياق عام 2022

كان عام 2022 "عام الحدود القصوى" الذي أثر على حياة ثمانية مليارات نسمة. إذ جلبت جائحة كوفيد-19 والصراعات وآثار تغيُّر المناخ والاضطرابات الاقتصادية البؤسَ لكثير من الناس. وقد تحمَّل النساء والشباب العبءَ الأكبر من ذلك.

في عام 2022، شهد العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام 1945، حيث نزح أكثر من 103 مليون شخص قسراً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عدد كبير من النساء والشباب.

دخل العالم أيضاً العام الثالث لجائحة كوفيد-19. ويموت ما لا يقل عن 10,000 شخص في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة كوفيد-19 كل أسبوع، وتستمر أوجه عدم الإنصاف على الصعيد العالمي في عرقلة الاستجابة. إذ حصل 1 فقط من كل 5 أشخاص على اللقاح في البلدان المنخفضة الدخل. وكان هناك ما بين 75 و95 مليون شخص إضافي يعيشون في فقر مدقع في عام 2022، مقارنةً بمستويات ما قبل الجائحة.

تدهورت التوقعات الاقتصادية العالمية طوال عام 2022. كما أنَّ التعافي الاقتصادي في العديد من البلدان التي تغطّيها برامج الصندوق تعرَّضت للخطر بسبب: (أ) التضخم؛ (ب) ارتفاع أسعار الفائدة؛ (ج) زيادة أعباء الديون؛ (د) تضارب الأولويات؛ و(هـ) محدودية هامش التصرف في المجال المالي. وفي ظل هذا السياق، واجه العديد من البلدان تحديات في تحديد أولويات التدخلات الصحية والاجتماعية.

أدّى الصراع في أوكرانيا إلى خفض النمو الاقتصادي العالمي بمقدار 0.9 نقطة مئوية، وتضاعفت المخاطر على النساء والفتيات. إذ لم يتمكن العديد من النساء والشباب من الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك 80,000 امرأة في سن الإنجاب.

أدّى تغيُّر المناخ، الذي يعمل بمثابة "مضاعِف للأزمات"، إلى تفاقم هذه المواقف مع زيادة موجات الحرارة والجفاف والفيضانات التي أثرت على مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم النساء والشباب.

كما أنَّ التمويل والاعتمادات الخاصة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية معرَّضة للخطر. وقد أثرت التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والصراع في أوكرانيا، جنباً إلى جنب مع التضخم وارتفاع أسعار الطاقة، على إعطاء الأولوية للموارد المتاحة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

باتت الحقوق الإنجابية للنساء والفتيات والسكان المهمَّشين معرَّضة للتهديد في كثير من الأحيان بسبب تصاعد الشعبوية. كما انتشرت الآثار السلبية لاستخدام التقنيات الرقمية بإلحاق الضرر بالناس، وتأثيرها غير المتناسب على النساء والفتيات. كذلك، أدَّت المعلومات المضلِّلة وخطاب الكراهية إلى تأجيج عدم الاستقرار الاجتماعي.

بسبب هذه الظروف، بات التقدُّم المُحرَز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 معرَّضاً للخطر. وانحرف العالم عن المسار الصحيح لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والمساواة بين الجنسَين والعديد من الغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

شهد عام 2022 أيضاً معلماً ديمغرافياً بارزاً عندما وصل عدد سكان العالم إلى 8 مليارات في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. نتج هذا عن التحسينات في الصحة العامة التي خفضت من خطر الموت وزيادة متوسط العمر المتوقع.

استمرَّت الاتجاهات السكانية وترافقت مع تنوُّع ديمغرافي لا مثيل له. إذ يستمرُّ عدد سكان العالم في النمو، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير. وأصبح عددٌ أكبر من البلدان يواجه معدلات شيخوخة وخصوبة دون مستوى الإحلال، حيث يعيش ثلثا السكان في بلد أو منطقة تسجّل معدل 2.1 ولادة أو أقل لكل امرأة. أمّا البلدان الأخرى، ومعظمها من البلدان المنخفضة الدخل، تضمّ أعداداً سكانية متنامية من الشباب. وقد كان للهجرة الدولية تأثيرات مهمة على الاتجاهات السكانية في بعض البلدان.

أسفرت الجهود المبذولة في عام 2022 لزيادة الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية عن عدة محطات أساسية مهمة:

(a) التزمت أربع عشرة حكومة بمبادرة تنظيم الأسرة بحلول عام 2020 (2030FP)، وهي الشراكة العالمية التي تركِّز على تنظيم الأسرة، بما في ذلك خلال المؤتمر الدولي المعني بتنظيم الأسرة لعام 2022 الذي عُقد في باتايا، تايلاند؛

(b) تعهَّد المجتمع العالمي بالتزامات رئيسية في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (27COP) التي تُعدُّ بالغة الأهمية للنساء والشباب؛

(c) حدَّد المجتمع العالمي الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز المرونة الديمغرافية في الندوة العالمية السادسة بشأن انخفاض الخصوبة والشيخوخة التي عُقِدت في سول، جمهورية كوريا؛

(d) في منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الذي عُقِد في كيغالي، رواندا، اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي وثيقةً ختامية (6/2022/ECA/RFSD) بشأن المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة في أفريقيا؛

(e) يصادِف عام 2022 الذكرى السابعة لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن. وفي عامَي 2021 و2022، اعتمدت ثلاثةُ بلدان مستفيدة من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان أُطُراً للشباب والسلام والأمن نتيجةً للجهود المشتركة بين منظمات الأمم المتحدة؛

(f) اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ستةَ قراراتٍ مواضيعية تحتوي على لغةٍ صريحة للإسراع بتحقيق النتائج التحويلية الثلاث؛

(g) اتَّخذت الجمعية العامة القرار 196/77 بشأن مضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة. كما واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان قيادةَ الحملة العالمية للقضاء على ناسور الولادة.

III. النتائج التي تحققت خلال عام 2022

حالة تحقيق نواتج الخطة الاستراتيجية

الناتج 1. بحلول عام 2025، تسارعت وتيرة الانخفاض في الاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة

انخفضت الحاجة غير الملبّاة إلى تنظيم الأسرة لأي طريقة بنسبة 20 في المائة في جميع أنحاء العالم منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، وهي بلدان برنامجية هامة للصندوق، انخفضت الحاجة غير الملبّاة إلى تنظيم الأسرة بأي وسيلة بنسبة 28 في المائة خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، فمنذ عام 2021، ظلّت الاحتياجات غير الملبّاة في العالم لتنظيم الأسرة بأي وسيلة عند 8.5 في المائة (انظر الشكل 2).

بين عامَي 2017 و2022، أبلغت آسيا الوسطى والجنوبية عن أعلى معدل انخفاض على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بالاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة. وهذا أمرٌ جدير بالملاحظة لأنَّه في عام 2018، أعطى صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية للاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة، باعتبارها واحدة من النتائج التحويلية الثلاث لخطته الاستراتيجية. ومنذ عام 2017، خفضت البلدان المُدرَجة في شراكة الإمدادات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (48 دولة ذات أعلى معدلات من الاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة) احتياجاتها الجماعية غير الملبّاة بنسبة 5 في المائة.

يمكن أن يُعزى البطء في الحد من الاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة إلى عددٍ من العوامل، بما في ذلك: (أ) النمو السكاني، مما يزيد من عدد النساء في سن الإنجاب؛ (ب) الوصول المحدود إلى وسائل منع الحمل واختيارها، لا سيَّما في البلدان المنخفضة الدخل؛ (ج) الأعراف الثقافية والدينية والاجتماعية؛ (د) أوجه عدم المساواة بين الجنسَين التي تحدُّ من استقلالية المرأة فيما يتعلق بخياراتها الإنجابية؛ (هـ) عدم وجود أُطُر قانونية مؤاتية؛ و(و) جائحة كوفيد-19.

الشكل 2.
النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب اللاتي لديهنَّ حاجة غير ملبّاة لتنظيم الأسرة، 2017-2022

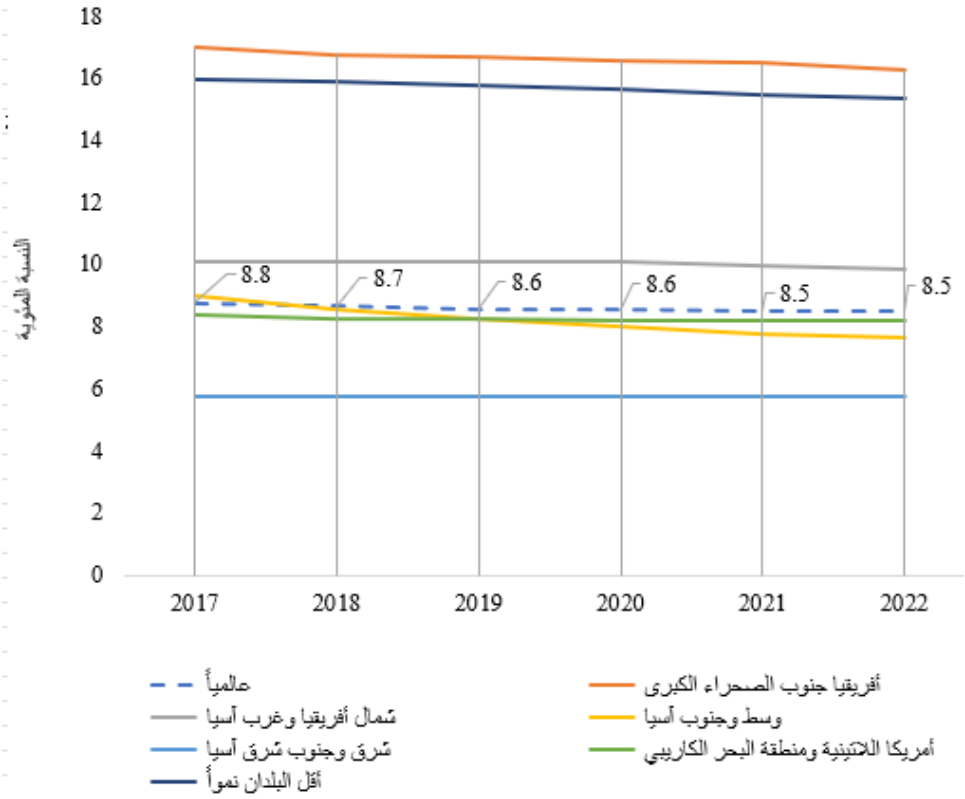

المصدر: تقديرات وإسقاطات مؤشرات تنظيم الأسرة، 2022. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة

على الصعيد العالمي، من بين النساء الراغبات في تجنُّب الحمل، تستخدم 77 في المائة وسائلَ منع الحمل الحديثة. وتُعدُّ المناطق ذات النِّسَب الأعلى من استخدام وسائل منع الحمل الحديثة بين النساء الراغبات في تجنُّب الحمل هي شرق وجنوب شرق آسيا (87 في المائة)، وأستراليا ونيوزيلندا (85 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (83 في المائة)، وأوروبا وأمريكا الشمالية (80 في المائة).

منذ عام 2017، ازدادَ بشكلٍ ملحوظ عدد النساء في أقل البلدان نمواً اللاتي كانت حاجتهن لتنظيم الأسرة ملبّاة من خلال وسائل حديثة. وشهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر زيادة في نسبة الطلب على تلبية تنظيم الأسرة بوسائل حديثة، حيث ارتفعت بنسبة 3.6 نقطة مئوية، من 53 في المائة في عام 2017 إلى 56.6 في المائة في عام 2022.

الشكل 3.
تلبية الطلب على تنظيم الأسرة بأي وسيلة حديثة

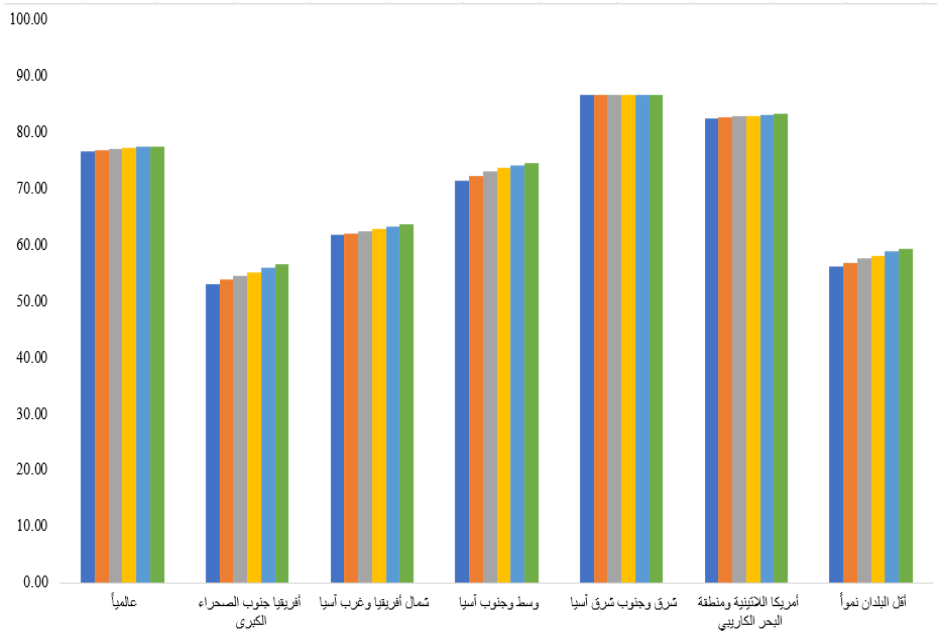

المصدر: تقديرات وإسقاطات مؤشرات تنظيم الأسرة، 2022. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة

في عام 2022، قطع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه خطوات كبيرة في تمويل سِلَع الصحة الإنجابية وفي الوصول إلى وسائل منع الحمل واستخدامها. كذلك، تعهَّدت خمس وعشرون حكومة بإنفاق أكثر من 14 مليون دولار في عام 2023 على سِلَع الصحة الإنجابية المضمونة الجودة، من خلال الاتفاقات المُبرَمة مع شراكة الإمدادات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

مع استحداث صندوق مواءمة شراكة الإمدادات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2022، منح الصندوق 3.4 مليون دولار من الأموال المماثلة لخمسة بلدان. وقد أدّى ذلك إلى تعبئة 2.6 مليون دولار إضافية في التمويل المحلي لسِلَع الصحة الإنجابية.

بالإضافة إلى ذلك، بذلت عدة دول جهوداً جديرة بالثناء لتسريع التقدُّم في الحد من الاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة:

(a) في بنغلاديش، مع تفعيل الاستراتيجية الوطنية الخُمسية لتنظيم الأسرة ونظام إدارة اللوجستيات الإلكترونية، أفادت 99.9 في المائة من نقاط تقديم الخدمات في المقاطعات التي يدعمها الصندوق بعدم نفاد مخزون موانع الحمل؛

(b) وفي الفلبين، من بين الفتيات اللاتي شاركنَ في نموذج مبتكر للتربية الجنسية الشاملة خارج المدرسة، سُجِّلَت زيادة بنسبة 16 في المائة في استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وفي عام 2022، خصَّصت حكومة الفلبين 1.1 مليون دولار لتدريب المعلمين على التربية الجنسية الشاملة داخل المدرسة؛

(c) وفي بوليفيا، وقّع صندوق الأمم المتحدة للسكان اتفاقات مع 97 حكومة بلدية، تمثِّل 28 في المائة من جميع البلديات في البلد، لضمان الموارد اللازمة بُغية تأمين توافر ما لا يقل عن خمس وسائل لمنع الحمل؛

(d) في إندونيسيا، أنشأت الحكومة مراكز امتياز فيما بين بلدان الجنوب للتدريب على تنظيم الأسرة القائم على الحقوق. تخدم المراكز 60 دولة في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، واعتباراً من عام 2022، درَّبت 10,000 عامل في مجال الصحة و150 من القادة الدينيّين؛

(e) في عام 2022، أُبلِغ عن أكثر من 370,000 مستخدِم جديد لوسائل منع الحمل في تسعة بلدان كانت جزءاً من مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل. كان هذا نتيجةً لتنفيذ التدخلات المجتمعية لتوزيع موانع الحمل ونشر ما يقرب من 1,000 قابلة في المناطق النائية.

الاستثمار في تنظيم الأسرة يجلب عوائد ممتازة على المدى القصير والطويل. ففي مقابل كل دولار يُستثمر في تنظيم الأسرة وصحة الأم في البلدان النامية، تقدَّر الفوائد التي تعود على الأسر والمجتمعات بـ8.40 دولار. وإذا ما جرى تلبية احتياجات الاستثمار الإضافية، فسيؤدي ذلك إلى تحقيق نحو 660 مليار دولار من الفوائد الاقتصادية بحلول عام 2050.

استفادَ صندوق الأمم المتحدة للسكان من عدة دروسٍ أخرى:

(a) إنَّ المشتريات المجمَّعة أكثر كفاءة من المشتريات اللامركزية؛

إنَّ التحليلات المشتركة على المستوى القُطري لفجوات التمويل نجحت في الجهود الجماعية المبذولة لتعبئة الموارد بُغية معالجة الفجوات في سِلَع الصحة الإنجابية؛

إنَّ تعبئة التمويل التحفيزي هو عنصر مهم لبلدان البرنامج ولتنسيق جاهزية النظام الصحي والتأهب عند إدخال سِلَع الصحة الإنجابية الجديدة والسِّلَع الأقل استخداماً.

الناتج 2: بحلول عام 2025، تسارعت وتيرة الحد من وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها

تُظهر تقديرات الأمم المتحدة الأخيرة أنَّ المكاسب التي تحققت على المستوى العالمي في الحد من وفيات الأمهات خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) قد ركدت خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ففي الفترة بين عامَي 2000 و2015، كان المعدل السنوي للانخفاض في وفيات الأمهات 2.7 في المائة كل سنة. وبين عامَي 2016 و2020، كان المعدل السنوي للانخفاض في وفيات الأمهات -0.4 في المائة، ممّا يشير إلى الركود. وهذه دعوةٌ واضحة للعالم لزيادة الاستثمار في مجالات الحد من وفيات الأمهات.

أظهرت تقديرات وفيات الأمهات اختلافات بين المناطق. ففي الفترة بين عامَي 2000 و2015، انخفضت وفيات الأمهات بشكلٍ ملحوظ في جميع المناطق. وبين عامَي 2016 و2020، حدث ركودٌ في معدل وفيات الأمهات في معظم المناطق، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا ووسط وجنوب آسيا.

وكانت وتيرة الانخفاض كبيرة في أقل البلدان نمواً، حيث بلغ متوسط الانخفاض السنوي في وفيات الأمهات ما نسبته 2.8 في المائة.

الشكل 4.
اتجاهات وفيات الأمهات للفترة 2000-2020

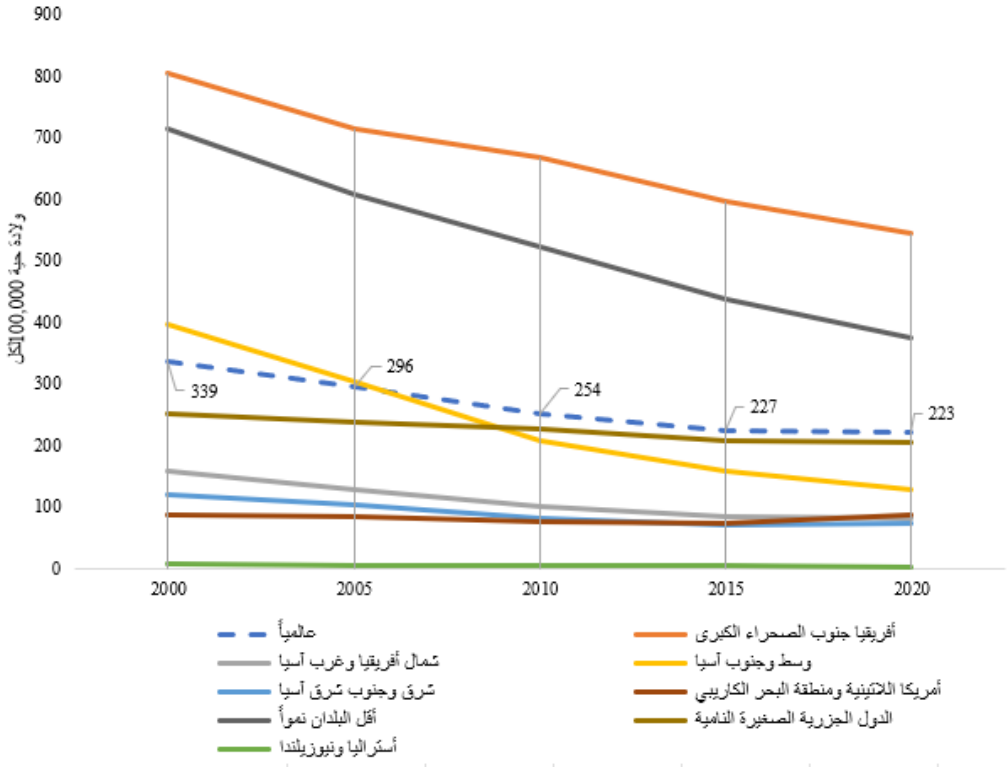

المصدر: *اتجاهات وفيات الأمهات للفترة 2000 إلى 2020*. الأمم المتحدة

في عام 2022، قدَّمت العديد من البلدان مبادرات لتوسيع نطاق الحد من وفيات الأمهات من خلال تطبيق المُسرِّعات في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025:

(a) شهدت أوروغواي تسارعاً في الحد من وفيات الأمهات بالأرقام المطلقة. وارتفعت وفيات الأمهات من 6 في 2018 إلى 20 في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وبحلول عام 2022، سُجِّلت حالة وفاة واحدة فقط بين الأمهات؛

(b) أبلغت سيراليون عن انخفاض بنسبة 10 في المائة في وفيات الأمهات (من 507 إلى 454) خلال الفترة 2021-2022، مقارنةً بانخفاض بنسبة 7.3 في المائة في الفترة 2020-2021؛

(c) في كمبوديا، انخفض معدل وفيات الأمهات من 170 في عام 2014 إلى 154 في عام 2022، بسبب إمكانية الوصول إلى خدمات عالية الجودة. وفي عام 2022، سجَّلت كمبوديا تغطية بنسبة 99 في المائة في خدمات القِبالة الماهرة؛

(d) في كولومبيا، انخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 40 في المائة بين عامَي 2021 و2022 في مناطق الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين، حيث قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج "بارتيرا فيتال" (Partera Vital)، وهو برنامج مبتكر للقِبالة قائم على المجتمع المحلي؛

(e) أدخلت الغابون نظاماً رقمياً في الوقت الحقيقي لمراقبة وفيات الأمهات. وقد أجرت وزارة الصحة مراجعة لوفيات الأمهات البالغ عددها 58 والتي حدثت خلال عام 2022، بهدف الحد من وفيات الأمهات؛

(f) عزَّزت مولدوفا قدرة سبعة مستشفيات للفترة المحيطة بالولادة بالقرب من الحدود الأوكرانية. وقد أدّى ذلك إلى توفير خدمات الولادة الآمنة لأكثر من 15,600 طفل حديث الولادة.

على الرغم من هذه المكاسب، لا يسير العالم على المسار الصحيح لإنهاء وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2030. إذ تحدث حالة وفاة أم في كل دقيقتين تقريباً. في عام 2020، حدث ما يقرب من 95 في المائة من جميع وفيات الأمهات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. حدث ركودٌ في معدل وفيات الأمهات في 133 بلداً خلال الفترة 2016-2020.

أعاقت العديد من التحديات جهودَ تسريع الحد من وفيات الأمهات. ففي تسعة بلدان واجهت أزمات إنسانية حادة، كانت وفيات الأمهات أكثر من ضعف المتوسط العالمي. ومنذ عام 2020، ازداد سوء التغذية الحاد للنساء الحوامل والمرضعات في الأزمات الإنسانية بنسبة 20 في المائة. سُجِّلت أيضاً تفاوتات كبيرة في وفيات الأمهات بين المناطق وداخلها.

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان التي شهدت اتجاهات انخفاض معدلات وفيات الأمهات فيها ركوداً ما يلي: (أ) إخفاقات النظام الصحي؛ (ب) عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية الضرورية المنقذة للحياة بالنسبة للأمهات والأطفال حديثي الولادة وتوفرها للسكان المهمَّشين، بسبب المحدِّدات الاجتماعية مثل الدخل والتعليم والعرق والإثنية؛ (ج) ضعف سلاسل التوريد؛ (د) نقص القوى العاملة الصحية المختصّة؛ (هـ) عدم ثقة الجمهور في بعض النُّظُم الصحية؛ و(و) المعايير الجنسانية الضارّة.

سيتصدّى صندوق الأمم المتحدة للسكان لهذه التحديات من خلال الاستمرار في: (أ) تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود؛ (ب) زيادة إمكانية وصول السكان المهمَّشين إلى الخدمات؛ (ج) تعزيز مراقبة وفيات الأمهات وأنظمة الاستعراض؛ (د) توسيع نطاق تدريب القوى العاملة الصحية، بما في ذلك القابلات؛ (هـ) تعزيز أنظمة الإدارة اللوجستية الوطنية.

أدركَ صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً أهميةَ إعطاء الأولوية للتدخلات التي تعالج الفجوات المحدَّدة في تسريع الجهود الرامية إلى إنهاء وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها. كما أدركَ الصندوق أهميةَ توسيع نطاق التدخلات المتعلقة بالرفاه وربطها بشكل أفضل بالتدخلات في مجال صحة الأم. ومن هذا المنطلق، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في تطوير استراتيجيته الخاصة بصحة الأم والوليد ورفاههما.

كذلك، أدركَ الصندوق أيضاً أنَّ السياسات والإجراءات المتعلِّقة بالصحة والنظافة الصحية في فترة الطمث بحاجة إلى توسيع نطاقها، بهدف تحقيق نهجٍ شامل لعدّة قطاعات يدمج الصحة الجنسية والإنجابية، والتعليم، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والنظافة الصحية. في عام 2022، عَمَدَ 33 بلداً من بلدان البرنامج التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إعطاء الأولوية للتدخلات الصحية المتعلقة بفترة الطمث.

خلص استعراض منتصف المدة للصندوق الاستئماني لصحة الأم، الذي نُفِّذ في 32 بلداً يشهد معدلات وفيات عالية بين الأمهات، إلى أنَّ الصندوق الاستئماني:

(a) هو أداة شاملة لإنهاء وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها؛

قدَّم قيمةً مقابل المال على مستوى العالم، وكذلك للبلدان الفردية؛

قدَّم مساهمةً كبيرة في التصدّي لناسور الولادة.

ساعد الصندوق الاستئماني لصحة الأم على: (أ) تعزيز ما يقرب من 800 مدرسة للقِبالة؛ (ب) إنشاء شبكات مرافق رعاية التوليد والمواليد في حالات الطوارئ في عددٍ من البلدان؛ (ج) دعم 30 بلداً في جهودها الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة.

الناتج 3: بحلول عام 2025، تسارعت وتيرة الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارّة

العنف القائم على النوع الاجتماعي

في عام 2022، بذل العالم جهوداً متضافرة لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، لم تكن البيانات متاحة لتتبع وتيرة تسارعها. وفي عام 2022، اتخذت عدة بلدان خطوات مهمة لتسريع التقدُّم نحو إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي:

(a) ففي إندونيسيا، أعطى مشروع قانون العنف الجنسي المعتمد في عام 2022 الأولويةَ لحقوق النساء والفتيات؛

وعزَّزت مدغشقر تنفيذَ قانون مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تحسين الشراكات؛

كما أطلقت أرمينيا وجورجيا والعراق التطبيقَ الرقمي "Safe You". وعالجت أرمينيا وحدَها أكثر من 14,000 حالة من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي؛

طوَّرت تونس التطبيق الرقمي "Netpoly" للرد على العنف السيبراني.

ومع تعطيل نظام المجموعات الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في العراق، فوَّض صندوق الأمم المتحدة للسكان مجالَ مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الحكومة. وقد جرى ذلك من خلال خطة انتقالية عملت على تفعيل التكامل بين البيئات الإنسانية والإنمائية؛

بناءً على نظامها السابق، نجحت أوكرانيا في تنسيق وتوسيع نطاق توفيرها للخدمات لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال النزاع الحالي. وفي عام 2022، تلقى أكثر من 120,000 شخص المساعدة والإحالة المتعلقة بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال خدمات الحماية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

على الصعيد العالمي، تعرَّضت 26 في المائة من النساء اللاتي كان لهن شريكاً إلى العنف الجسدي و/أو الجنسي مِن قِبل الزوج أو الشريك الحميم مرة واحدة على الأقل في حياتهن. وتعرَّض ما يقرب من 12.5 في المائة من النساء والفتيات اللاتي كان لهنَّ شريكاً في سن 15-49 عاماً للعنف الجسدي و/أو الجنسي مِن قِبل شريك حميم حالي أو سابق في الأشهر الاثني عشر الماضية.

الشكل 5.
نسبة النساء والفتيات في سن 15-49 اللاتي كان لهنَّ شريكاً وتعرَّضنَ للعنف الجسدي و/أو الجنسي من قِبل شريك حميم حالي أو سابق خلال الاثني عشر شهراً السابقة

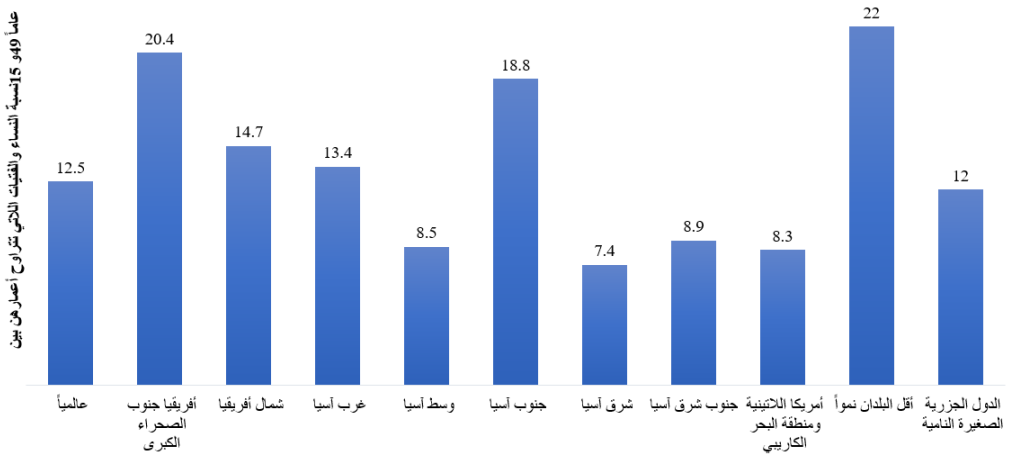

المصدر: تقديرات انتشار العنف ضد المرأة، 2018. الأمم المتحدة

يتزايد الوعي العالمي بالعنف ضد المسنّات، لكن البيانات محدودة في هذا الجانب. وقد يتم الاستخفاف بطبيعة هذا النوع من العنف وحجمه وشدَّته وتعقيده.

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

تسارعت وتيرة الحد من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية منذ أن منحها صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية كواحدة من النتائج التحويلية الثلاث. وبلغ معدل الحد من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية 15 في المائة في الفترة 2016-2021، مقارنةً بـ9 في المائة في الفترة 2011-2016. في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان الانخفاض في تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أكبر في الفترة 2016-2021، مقارنةً به خلال الفترة 2005-2010 (الشكل 6).

الشكل 6.
اتجاهات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية للفترة 2001-2021

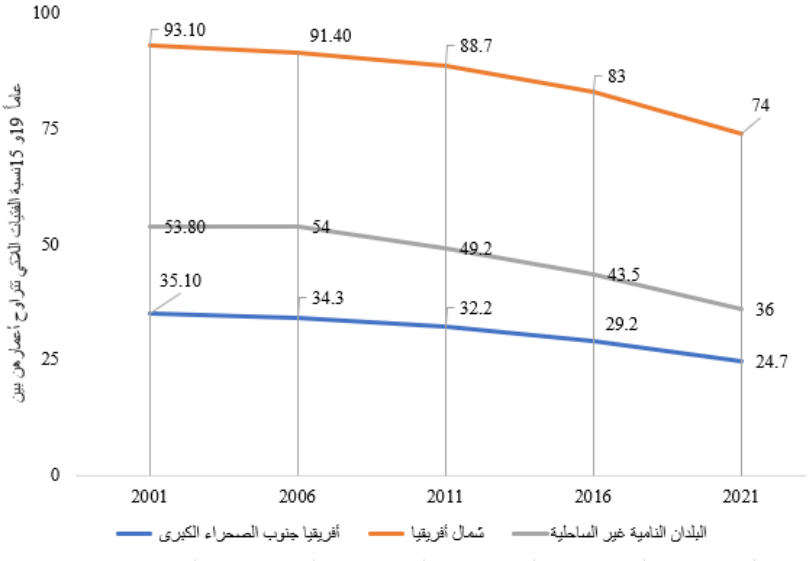

المصدر: قواعد البيانات العالمية، 2021، منظمة الأمم المتحدة للطفولة

أحرز عددٌ من البلدان تقدُّماً في تسريع جهود الحد من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. في عام 2022، أصدر ما يقرب من 4,000 مجتمع محلي إعلانات عامة للتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتشمل البلدان التي أحرزت تقدُّماً في الحد من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ما يلي:

(a) كينيا، حيث انخفض معدل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من 21 في المائة في عام 2014 إلى 15 في المائة في عام 2022، نتيجةً للشراكات والالتزام السياسي الرفيع المستوى؛

(b) مصر، حيث انخفضت، منذ عام 2014، معدل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بنسبة 50 في المائة، بسبب القوانين والسياسات المؤاتية وآليات المساءلة.

مع ذلك، كانت وتيرة انخفاض تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية متفاوتة. من الجدير بالذكر أنَّ هناك أكثر من 200 مليون امرأة وفتاة على قيد الحياة اليوم تعرَّضت لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وبدون اتّخاذ إجراءات متضافرة ومعجلة، يمكن أن تتعرَّض 48 مليون فتاة إضافية لهذه الممارسة بحلول عام 2030.

في بعض البلدان، كان هناك اتجاه مقلق لإضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. إذ تعرَّضت حوالي 1 من كل 4 ناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لهذه الممارسة مِن قِبل عاملين في قطاع الصحة.

زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري

تسارعت وتيرة الانخفاض في زواج الأطفال بشكلٍ طفيف منذ أن أعطى صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولويةَ لإنهاء زواج الأطفال كإحدى النتائج التحويلية الثلاث. وانخفض معدل انتشار زواج الأطفال قبل سن 18 بنسبة 9 في المائة خلال الفترة 2016-2021، مقارنةً بنسبة 6 في المائة خلال الفترة 2011-2016. انخفض انتشار زواج الأطفال قبل سن 15 بنسبة 2 في المائة خلال الفترة 2016-2021، مقارنةً بنسبة 1.4 في المائة في الفترة 2011-2016.

شهد وسط وجنوب آسيا أكبر تسارع في انتشار زواج الأطفال بين 2016-2021 و2011-2016 (الشكل 7).

خفَّضت بنغلاديش من نسبة زيجات الأطفال من 59٪ في 2018/2017 إلى 51٪ في 2019. في عام 2022، سعت بلدانٌ أخرى إلى تسريع الحد من زواج الأطفال المبكر والقسري. على سبيل المثال:

(a) صاغت كوبا قانوناً للأسرة يقوم على الحقوق لمعالجة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛

واعتمدت جمهورية الكونغو أوَّلَ قانون يجرّم العنف ضد المرأة. ويوفر القانون أيضاً إطاراً للقضاء على زواج الأطفال.

على الصعيد العالمي، تزوَّج حوالي 21 في المائة من الشابات قبل بلوغهنَّ سن الثامنة عشرة. ويعدُّ المعدل الحالي للانخفاض في زواج الأطفال غير كافٍ لتحقيق غاية عام 2030. لذلك، فبِدون تسريع وتيرة الحد من زواج الأطفال، ستتزوَّج أكثر من 150 مليون فتاة أخرى دون سن 18 عاماً بحلول عام 2030.

الشكل 7.
اتجاهات زواج الأطفال للفترة 2001-2021

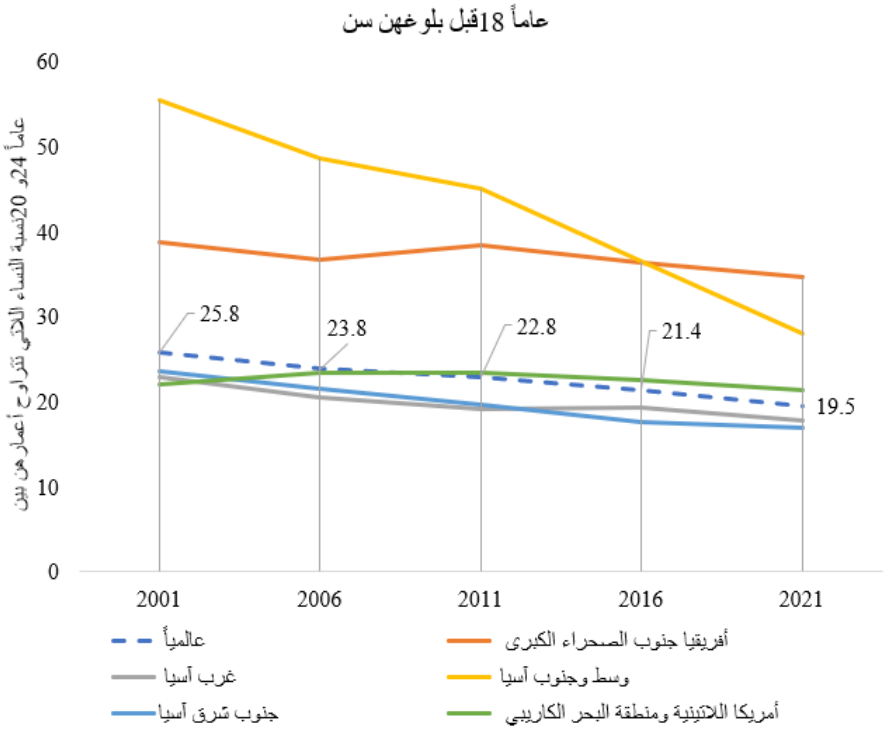

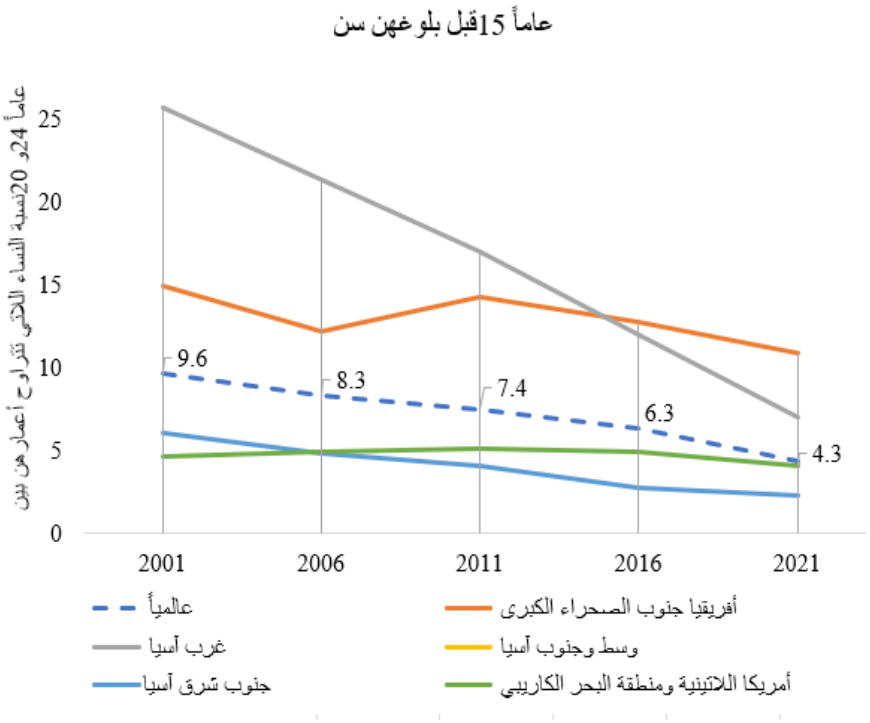

المصدر: قواعد البيانات العالمية، 2022، منظمة الأمم المتحدة للطفولة

واجه صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه العديدَ من التحديات في جهودهم لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارّة، والتي غالباً ما تكون نتيجة عدم المساواة المترسخة بين الجنسَين. لذلك، العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسَين بحلول عام 2030.

تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارّة مع زيادة الأزمات الإنسانية. شهدت منطقة القرن الأفريقي ارتفاعاً في الممارسات الضارّة بسبب الجفاف. وفي أوكرانيا، كانت النساء والفتيات أكثر عُرضة لخطر العنف بسبب النزاع. وشملت التحدّيات الأخرى ما يلي:

(a) القوانين التمييزية والثغرات القانونية التي تمنع المرأة من التمتع بحقوقها كإنسان؛

(b) الاستثمارات غير الكافية في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. ووفقاً للأمم المتحدة، فإنَّ 26 في المائة فقط من 105 بلدان شملتها الدراسة الاستقصائية لديها أنظمة شاملة لتتبُّع المخصَّصات العامة لتحقيق المساواة بين الجنسَين. وهناك أقل من 1 في المائة من التمويل الإنساني العالمي مخصَّص للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛

(c) قلة الاستثمارات في الإحصاءات الجنسانية. إذ يتوفر حالياً أقل من نصف البيانات المطلوبة لرصد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسَين وتمكين جميع النساء والفتيات).

استفادَ صندوق الأمم المتحدة للسكان من عدة دروس بشأن التعجيل بالحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارّة. وتشمل هذه الدروس ما يلي:

(a) أهمية معالجة تقاطعية الممارسات الضارّة. من بين 130 مليون فتاة تزوجنَ في مرحلة الطفولة، وما يقرب من 140 مليون خضعنَ لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، تعرَّضت أكثر من 40 مليون فتاة لكِلتا العمليتين. وقد كانت الفتيات غير المتعلِّمات أكثر عُرضة للزواج قبل سن 18 بثلاث مرات من الفتيات اللاتي حصلنَ على قدرٍ من التعليم؛

(b) أهمية توسيع نطاق النُّهُج العابرة للحدود بُغية التصدي للممارسات الضارّة؛

(c) أهمية زيادة مشاركة الشباب بُغية التصدي للممارسات الضارّة. في عام 2022، أطلق البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية اتحادَ الشباب العالمي ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ويشمل الأعضاء الحاليون شباباً من 45 بلداً؛

(d) أهمية النقد والقسائم كأداة لإنقاذ الأرواح وتخفيف المخاطر ومساعدة النساء والفتيات المهمَّشات على الهروب من البيئات المسيئة؛

(e) أهمية سد الفجوة الرقمية لتحقيق المساواة بين الجنسَين لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارّة. في عام 2022، كان عدد الرجال الذين يستخدمون شبكة الإنترنت أكثر من النساء بمقدار 259 مليوناً. وكان 22 في المائة فقط من العاملين على مستوى العالم في مجال الذكاء الاصطناعي هم من النساء.

يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف قيادةَ أكبر برنامجين عالميَّين يسعيان إلى: (أ) القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ (ب) القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. انخفضت معدلات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بشكلٍ مطرد في 10 من 17 بلداً مشمولاً في البرنامج المشترك للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي عام 2022، استفادت 6.3 مليون فتاة من خدمات منع زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري نتيجة البرنامج المشترك لإنهاء هذه الممارسة.

منذ عام 2017، ساعدت مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي تسعى إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، 1.6 مليون امرأة في جميع أنحاء العالم للوصول إلى الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما حققت المبادرة زيادةً قدرها ثمانية أضعاف في مخصَّصات الميزانية الوطنية التي تتصدّى للعنف ضد النساء والفتيات.

أداء ونتائج مُخرَجات الخطة الاستراتيجية

في عام 2022، أحرز الصندوق تقدُّماً كبيراً في تحقيق المُخرجات الستة المترابطة للخطة الاستراتيجية، على النحو الوارد في القسم "أ" من هذا التقرير. وهذا يدلُّ على الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعجيل بتحقيق النتائج التحويلية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وبحلول عام 2022، حقق الصندوق بالكامل غايات عام 2022 للمخرجات: (أ) السياسة والمساءلة؛ (ب) جودة الرعاية والخدمات؛ (ج) العمل الإنساني؛ (د) المراهقون والشباب (الشكل 8). وقد حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان جزئياً مخرجات: (أ) الأعراف الجنسانية والاجتماعية؛ و(ب) التغير السكاني والبيانات.

واجهت المكاتب القُطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه العديد من التحديات في معالجة الأعراف الجنسانية والاجتماعية الضارّة بسبب: (أ) زيادة الأوضاع الإنسانية والهشة؛ (ب) التراجع من جانب بعض أصحاب المصلحة؛ (ج) عدم كفاية الموارد؛ (د) عدم كفاية الاستراتيجيات المبتكرة؛ و(هـ) جائحة كوفيد-19.

لا تزال معظم بلدان برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان تكافح من أجل التعافي من جائحة كوفيد-19. ونتيجةً لذلك، لم يتم إعطاء الأولوية للتدخلات المتعلقة بالتغير السكاني والبيانات، مثل التعدادات.

خلال الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية، سيواصل الصندوق إيلاء الأولوية للجهود المبذولة بُغية معالجة الأعراف الجنسانية والاجتماعية الضارّة.

الشكل 8.
ستة زائد ستة أُطُر مع أداء المخرجات

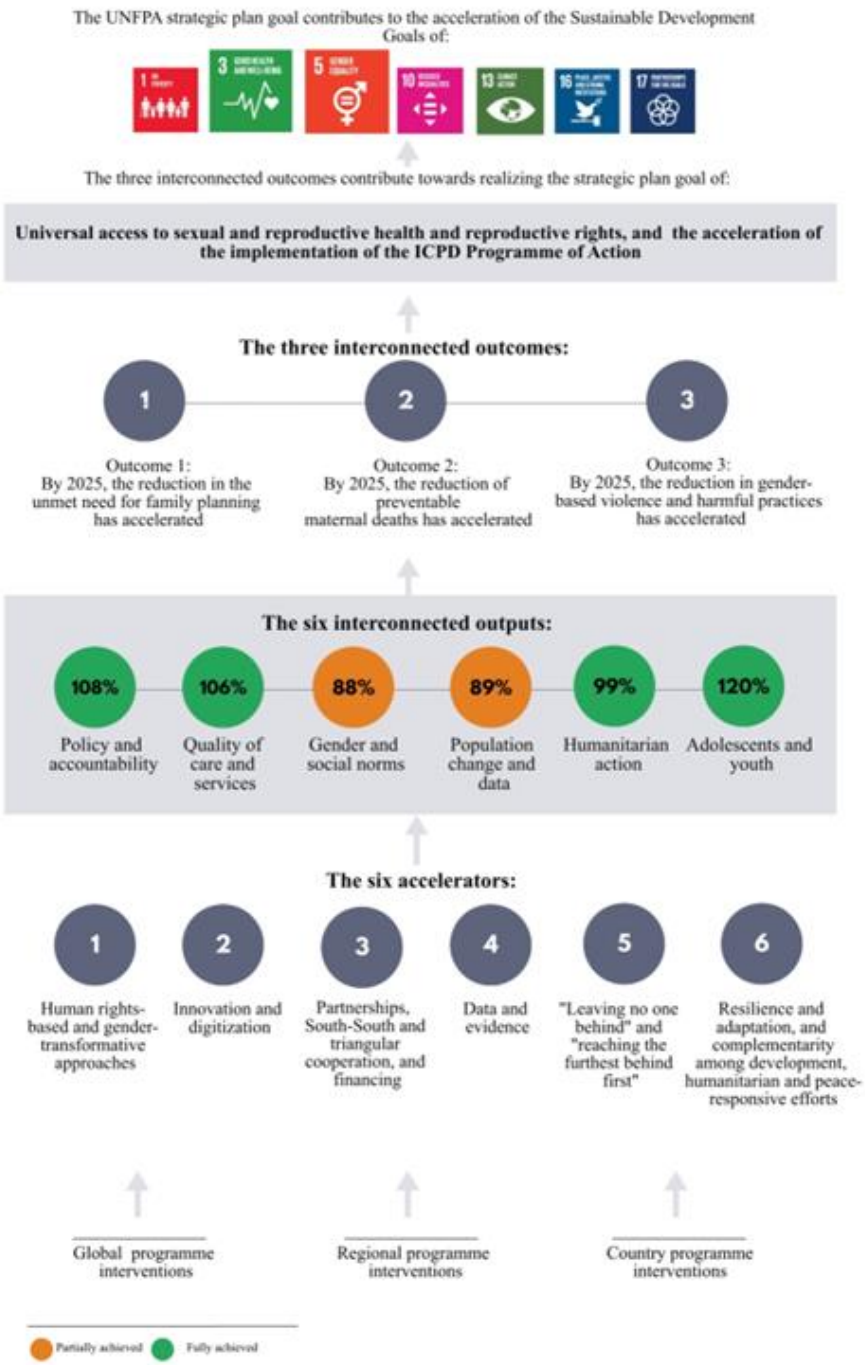

في عام 2022، حسَّن الصندوق من دمج الصحة الجنسية والإنجابية في السياسات الوطنية وأُطُر التنمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحُزَم مزايا التغطية الصحية الشاملة. وفي عام 2022، عمد 20 بلداً إضافياً إلى دمج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في السياسات والخطط وأُطُر المساءلة المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة.

رفع صندوق الأمم المتحدة للسكان من مدى توافر الخدمات وقبولها والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها لتسريع التقدُّم نحو تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. اعتباراً من عام 2022، كانت 65 في المائة من البلدان قد أوفت بالحد الأدنى من متطلبات القِبالة. وفي عام 2022، أدخلت البلدان المستفيدة من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر من 100 تعديل لتحسين توافر الخدمات المتعلقة بالنتائج التحويلية وإمكانية الوصول إليها وقبولها وجودتها.

واصل الصندوق تعزيزَ مهارات المراهقين والشباب لتمكينهم من اتّخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم، بما في ذلك صحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية. وعزَّز الصندوق أيضاً مشاركة المراهقين والشباب في التنمية والعمليات المتصلة بالمناخ. كما حدَّد الصندوق الحلولَ المبتكرة التي تركِّز على تسريع تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وفي عام 2022، وبدعمٍ من صندوق الأمم المتحدة للسكان، شجَّع ما يقرب من 90 بلداً من البلدان المستفيدة من البرامج مبادرات مبتكرة يقودها الشباب لتسريع تحقيق النتائج التحويلية.

على الرغم من التحديات المذكورة في الفقرة 67، وسَّع صندوق الأمم المتحدة للسكان نطاقَ تدخلاته للتصدّي للمعايير الجنسانية والاجتماعية الضارّة. وفي عام 2022، أعطَت غالبية البلدان المستفيدة من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولويةَ للتدخلات الرامية إلى معالجة المعايير الجنسانية والاجتماعية الضارّة. وقد أنفق الصندوق قرابةَ 14 في المائة من إجمالي موارده على هذه التدخلات.

في عام 2022، أعطى صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولويةَ للتأهب والعمل المبكر والاستباقي لضمان تكامل الجهود الإنسانية والإنمائية والجهود المستجيبة للسلام، والاستجابة لآثار تغير المناخ. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تنسيقَ مجالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية في الأوضاع الإنسانية. وفي عام 2022، كان لدى 79 في المائة من البلدان المتضرّرة من الأزمات الإنسانية آلية أو منصّة فعالة للتنسيق بين الوكالات بُغية معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يبرز الشكل 9 أدناه بعض الإنجازات الأخرى على مستوى المخرجات التي ساهمت في تكوين ثقافة في الصندوق تسعى إلى التعجيل بتحقيق النتائج التحويلية الثلاث.

الشكل 9.
المحطات الرئيسية اعتباراً من عام 2022

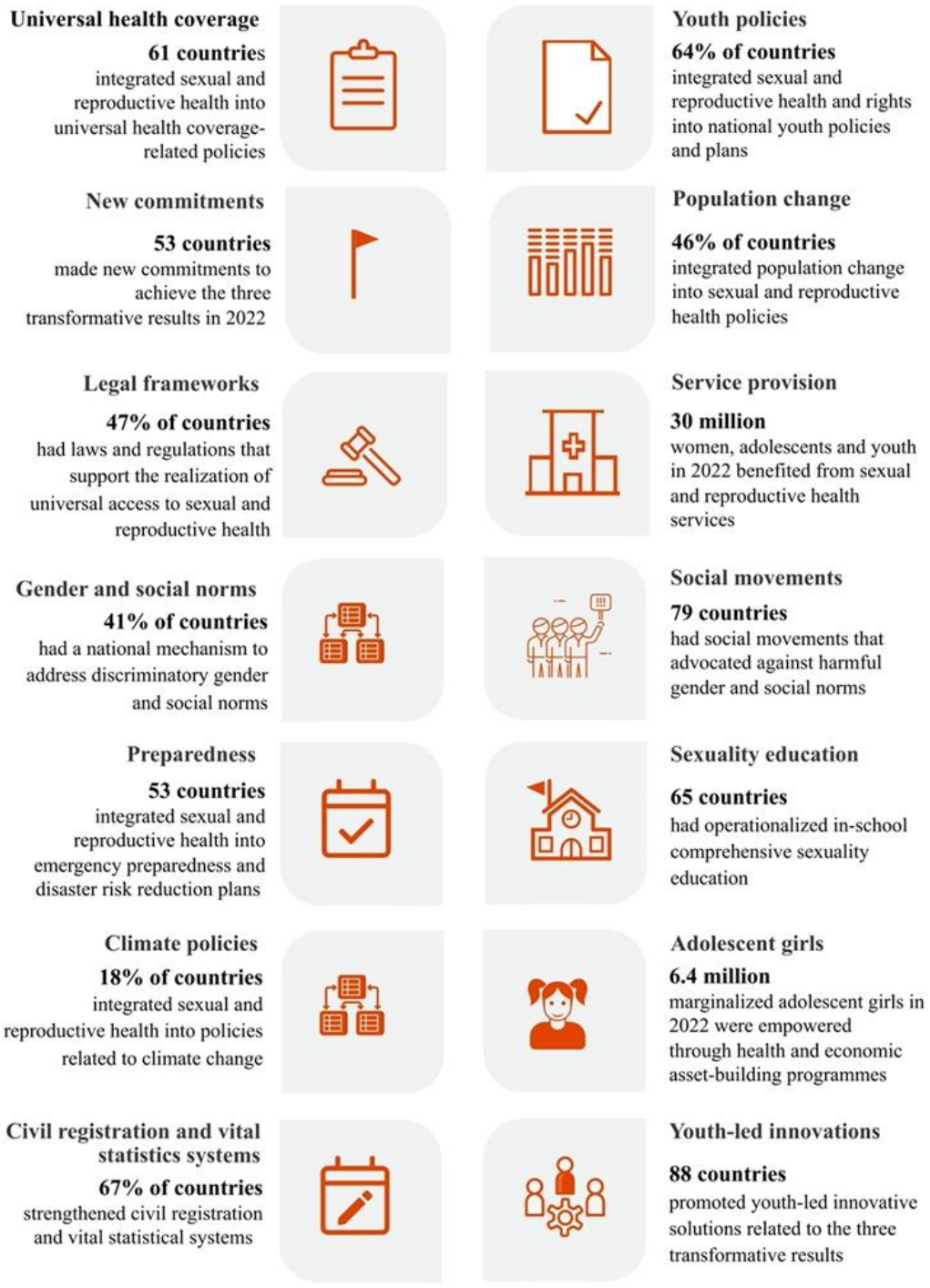

تحديد موقع النتائج التحويلية الثلاث

واصل الصندوق وضعَ النتائج التحويلية الثلاث في أُطُر التنمية الداخلية والخارجية العالمية والإقليمية والوطنية.

وبحلول عام 2022، جرى تنفيذ أكثر من 20 في المائة من الالتزامات الطوعية للتعجيل بتحقيق النتائج التحويلية الثلاث وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أُجريَ خلال عملية متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25[2].

في عام 2022، قامت العديد من البلدان بدمج الالتزامات القُطرية الطوعية لتسريع تحقيق النتائج التحويلية الثلاث في سياساتها وبرامجها الوطنية. كما طوَّر عددٌ من البلدان الأخرى آليات وطنية لتتبُّع تنفيذ التزاماتها.

أُعطيت الأولوية للنتائج التحويلية الثلاث في المراجعات الوطنية الطوعية. ومن بين 40 استعراضاً وطنياً طوعياً في عام 2022: (أ) شمل 75 في المائة منها مسائل صحة الأم؛ (ب) وشمل 66 في المائة مسائل تنظيم الأسرة؛ (ج) وشمل 87.5 في المائة مسائل العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ (د) وشمل 60 في المائة زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري؛ (هـ) في حين شمل 37.5 في المائة منها مسائل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

بحلول عام 2022، عالجت جميع البرامج القُطرية الجديدة للصندوق واحدةً أو أكثر من النتائج التحويلية الثلاث. وأُدمجت النتائج التحويلية في جميع أُطُر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتقييمات القُطرية المشتركة التي طُوِّرت خلال عام 2022.

ساعد تطوير حالات الاستثمار للنتائج التحويلية الثلاث البلدان في تحديد أولويات النتائج التحويلية ضمن سياساتها وبرامجها. على سبيل المثال، نتيجةً لحالات الاستثمار التي جرى تطويرها في بيرو، أُدمجت النتائج التحويلية في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

واصلت اللجنة رفيعة المستوى المعنية بقمة نيروبي، التي أُنشِئَت في عام 2020، استعراض المتابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدرت اللجنة تقريرَها الثاني، الذي أشار إلى التقدُّم المُحرَز في الالتزامات الطوعية العالمية. كما دعا التقرير إلى اتخاذ إجراءات طَموحة ومدروسة وشاملة لتسريع التقدُّم في هذه الالتزامات.

وأدّى التقدُّم في البيانات وجمع الأدلة وتحليل الديناميات السكانية إلى تمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه من تحديد الأولويات بخصوص النتائج التحويلية الثلاث ووضعها في السياسات والبرامج.

التقدُّم في الفعالية والكفاءة التنظيمية

ساهم التقدُّم في الفعالية والكفاءة التنظيمية في توليد الزخم لتسريع تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. تشمل هذه التطوُّرات ما يلي:

(a) مواءمة البرامج والمشاريع والعمليات مع المخرجات الستة المترابطة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

تطبيق المسرِّعات الستة في الخطة الإستراتيجية.

تفعيل التحوُّلات الاستراتيجية الرئيسية الـ12[3] للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وعموماً، أحرز الصندوق تقدُّماً كبيراً في جميع المخرجات الثلاثة في إطار الفعالية والكفاءة التنظيميين: (أ) تحسين البرمجة من أجل النتائج؛ (ب) الإدارة المثلى للموارد؛ و(ج) توسيع الشراكات من أجل التأثير.

حقق الصندوق كفاءات تشغيلية رئيسية في عام 2022، بما في ذلك مكسب إجمالي في الكفاءة التشغيلية قدره 34.7 مليون دولار. ومن هذا المبلغ، نتج 12.7 مليون دولار عن تحقيق وفورات في التكاليف؛ و3.7 مليون دولار نتيجةً لتجنب التكاليف؛ و18.3 مليون دولار نتيجةً لتقليص وقت الموظفين. ومن إجمالي مكاسب الكفاءة التشغيلية البالغة 34.7 مليون دولار، جرى توليد 29 مليون دولار من مبادرات خاصة بالصندوق و5.7 مليون دولار نتيجة مبادرات ثنائية مع منظمات الأمم المتحدة الشريكة. يعرض الإطار 1 الكفاءات الرئيسية التي اكتسبها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2022.

الإطار 1.
الكفاءات الرئيسية التي اكتسبها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2022

النشر السريع

- جرى تحقيق النشر السريع مع زيادة وقت تنفيذ الاستجابة من 85 في المائة إلى 90 في المائة بين عامَي 2021 و2022.

الوفورات في التكاليف بسبب موانع الحمل العامة

- زادت وفورات التكلفة من شراء وسائل منع الحمل العامة من 4.8 مليون دولار في عام 2021 إلى أكثر من 5.1 مليون دولار في عام 2022.

معدل التنفيذ لاتفاقات الجهات المانحة غير الأساسية

- ارتفع معدل التنفيذ المالي لاتفاقات الجهات المانحة غير الأساسية من 76 في المائة في عام 2021 إلى 84 في المائة خلال عام 2022.

منع الهدر والخسائر

[2] راجع الموقع الشبكي الخاص بمؤتمر نيروبي: https://www.nairobisummiticpd.org/.

[3] انظر الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022–2025 (DP/FPA/2021/8)، الصفحة 5.

- من خلال استخدام عملية ضمان الميل الأخير، منع الصندوق الهدر والخسائر التي تجاوزت 3.4 مليون دولار في عام 2022، من خلال إدارة سلع الصحة الإنجابية للشركاء.

البرمجة المحسَّنة للنتائج

ساهم استمرار تحديد أولويات ثقافة النتائج في الأداء العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد حققت برامج الصندوق على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية أداءً جيداً في عام 2022 وساهمت في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. في عام 2022، حقق الصندوق 85 في المائة من مؤشرات برامجه العالمية والإقليمية (المرفق 4). وبالإضافة إلى ذلك، صُنِّفت 91 في المائة من البرامج القُطرية للصندوق على أنَّها ذات أداء جيد، بعد أن تجاوزت غاية عام 2022 البالغة 89 في المائة. وفي عام 2022، أدمج 88 في المائة من البرامج القُطرية للصندوق منظورَ الإعاقة في برامجها، متجاوزة بذلك غاية الخطة الاستراتيجية البالغة 70 في المائة.

وجدت تقييمات البرامج القُطرية التي أُجريَت في عام 2022 أنَّ غالبية البرامج القُطرية كانت فعالة، وأنَّ جميعها كانت ذات صلة بالسياق القُطري والتركيز الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام 2022، نفَّذ الصندوق 95 في المائة من إجراءات متابعة توصيات التقييم، متجاوزاً الغاية المحددة في الخطة الاستراتيجية والبالغة 90 في المائة.

واصل الصندوق تعزيزَ إدارته القائمة على النتائج. وفي عام 2022، فعَّل صندوق الأمم المتحدة للسكان أوَّل إطارٍ إداري تكيُّفي لإضفاء الطابع المؤسسي على التعلم والرشاقة والتكيف. وعزَّز الصندوق أيضاً قدرة 80 في المائة من مكاتبه في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، جرَّب الصندوق "ختم" الإدارة القائمة على النتائج الذي يعترف بالمكاتب القُطرية التي حسَّنت قدرتها على الإدارة القائمة على النتائج.

بحلول نهاية عام 2022، كانت غالبية برامج الصندوق متوائمة مع الخطة الاستراتيجية. وفي عام 2022، وضع الصندوق أكثر من 10 سياسات واستراتيجيات رئيسية لدعم تفعيل الخطة الاستراتيجية. وكان من بينها: (أ) استراتيجية تنظيم الأسرة، 2022-2030؛ (ب) استراتيجية التحوُّل الجنساني؛ (ج) سياسة البرمجة القُطرية.

ساهمت الابتكارات في صندوق الأمم المتحدة للسكان في تسريع النتائج. وفي عام 2022، اضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بما يلي: (أ) توسيع نطاق مشاركة الشركاء في صندوق تعجيل الموازنة التابع له؛ (ب) دعم المؤسسات الاجتماعية التي تقودها النساء في البلدان المستفيدة من البرامج لتوسيع نطاق الحلول المبتكرة؛ (ج) توسيع نطاق الشراكات مع قطاع التكنولوجيا والأوساط الأكاديمية للنهوض بحلول ابتكارية من شأنها إحداث تحوُّل جنساني وتركّز على المرأة؛ (د) تعزيز بناء القدرات وهيكل الابتكار في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد وسَّع أكثر من 50 في المائة من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان نطاقَ الحلول المبتكرة في عام 2022.

عزَّز الصندوق مبادرته الثقافية لضمان ملاءمتها لغرض التعجيل بتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. في عام 2022، وضع الصندوق أيضاً مجموعة أدوات بشأن الثقافة التنظيمية.

الإدارة المثلى للموارد

واصل الصندوق الحفاظَ على مركز مالي سليم. وتجاوزت إيرادات الصندوق مليار دولار للسنة السادسة على التوالي، متجاوزةً بذلك غايات الخطة الاستراتيجية. وبلغت الموارد العادية، التي تجاوزت الغاية المحددة في الخطة الاستراتيجية بنسبة 17.4 في المائة، 442.5 مليون دولار خلال عام 2022، بزيادة قدرها 7.2 في المائة عن عام 2021. كما زادت موارد التمويل المشترك بنسبة 9.4٪ في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وفي عام 2022، كشف صندوق الأمم المتحدة للسكان عن استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد المؤسسية، والتي تسعى جزئياً إلى دفع عجلة التحول من التمويل إلى التمويل والاعتمادات من أجل المساعدة في سد الفجوة البالغة 222 مليار دولار في الموارد لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث بحلول عام 2030. واصل الصندوق تعزيزَ قدرتِه الداخلية ومشاركته مع المؤسسات المالية الدولية، ووضع مساراً لزيادة التعاون معها.

ظلَّ صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة تركِّز على العمل الميداني. وخلال عام 2022، أنفق الصندوق أكثر من 81.9 في المائة من موارده في الميدان.

الشكل 10.
إيرادات المساهمات وإجمالي المصروفات للبرامج القُطرية، والبرنامج العالمي والإقليمي، وأنشطة البرامج الأخرى للفترة 2016-2022

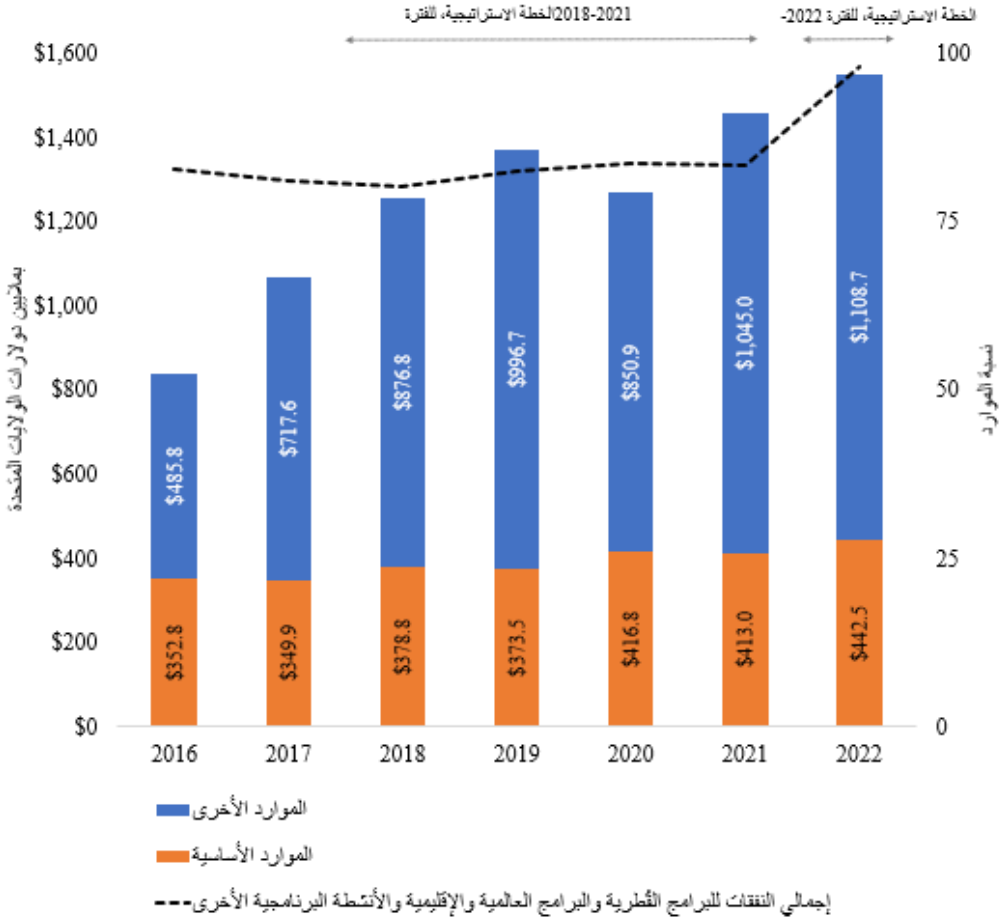

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان

في عام 2022، حشد صندوق الأمم المتحدة للسكان 467.6 مليون دولار للتمويل الإنساني، أي ما يعادِل 41٪ من مجموع التمويل المشترك، وهو أعلى مستوى حتى الآن. وقد واصل الصندوق تنويعَ مصادر التمويل واستكشاف آليات تمويل جديدة.

الشكل 11.
اتجاهات التمويل الإنساني للفترة 2015-2022

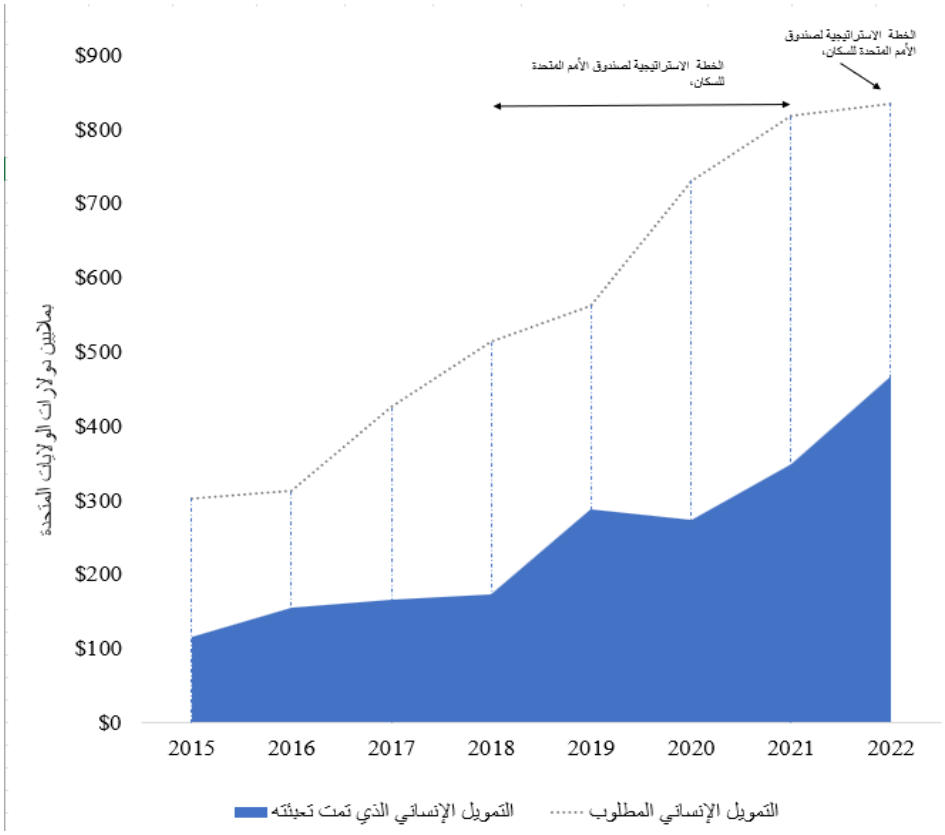

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان

قدَّم صندوق الأمم المتحدة للسكان عدة مبادرات لتنفيذ التحوُّل من التمويل إلى الاعتمادات:

(a) نفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان أول سندات ذات أثر مالي مختلط في كينيا؛

(b) ومن المقرَّر أن يضطلع 37 بلداً من بلدان البرنامج التابعة للصندوق بإعداد حالات استثمار للنتائج التحويلية الثلاث؛

(c) نفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان مرفقه الاستثماري الاستراتيجي، والذي أنتج عوائد كبيرة.

في عام 2022، استفاد 16 مكتباً قُطرياً تابعاً للصندوق من مرفق الاستثمار الاستراتيجي. وفي رواندا، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان 18 مركزاً صحياً في المناطق التي يصعب الوصول إليها باستخدام نموذج استثمار في شراكة مجتمعية عامة/خاصة. ونتيجةً لذلك، استفاد أكثر من 100,000 امرأة وشاب من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية عالية الجودة.

زادَ الصندوق مساهماته من التحويلات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة – من 494.6 مليون دولار في عام 2021 إلى 944.9 مليون دولار في عام 2022، بزيادةٍ قدرها 91 في المائة. وبلغت مساهمات القطاع الخاص 45.4 مليون دولار في عام 2022 في مقابل غاية الـ 27 مليون دولار. ارتفع عدد الاتفاقات متعدِّدة السنوات من ستة في عام 2021 إلى 18 في عام 2022.

وكانت ضوابط صندوق الأمم المتحدة للسكان لمكافحة الغش فعّالة في عام 2022، بناءً على نتائج إدارة المخاطر المؤسسية وعمليات التقييم الذاتي للرقابة في الصندوق.

في عام 2022، اعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان سياسةً لإدارة مخاطر المؤسسة تتماشى مع: (أ) نموذج إدارة المخاطر المؤسسية للجنة المنظمات الراعية؛ (ب) متطلبات نموذج نضج المخاطر التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى؛ (ج) تقرير وحدة التفتيش المشتركة، "إدارة المخاطر المؤسسية: النُهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة".

اتّخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان المبادرات التالية في عام 2022 لتفعيل سياسته لإدارة المخاطر المؤسسية:

(a) تحديث هيكل إدارة المخاطر الخاص بها عن طريق نقل منصب كبير مسؤولي المخاطر من شعبة الخدمات الإدارية إلى مكتب المدير التنفيذي؛

(b) إصدار أوَّل "بيان لقابلية تحمُّل المخاطر" في تشرين الثاني/نوفمبر 2022؛

(c) تعزيز أداته التي تحتفظ بجرد للمخاطر وحالات التعرُّض؛

(d) إصدار تقويم إدارة المخاطر المؤسسية الخاص بالصندوق للفترة 2022-2023؛

(e) تطوير دليل إدارة المخاطر المؤسسية وقائمة المخاطر والضوابط لدعم عمليات إدارة مخاطر المكاتب.

في عام 2022، تلقى الصندوق رأياً غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وهي السنة الثانية عشرة على التوالي التي اضطلع فيها بذلك. نفذ الصندوق بالكامل 80 في المائة من التوصيات الثلاثين التي كانت معلقة في بداية السنة المالية 2021.

في عام 2022، حسَّن الصندوق من تنسيق وتوحيد وظائف إدارة الموارد من خلال: (أ) إنشاء لجنة لإدارة الموارد؛ (ب) دمج إدارة الأموال غير الأساسية ووظائف تخطيط الموارد. كما عزَّز الصندوق من كفاءة وفعالية إدارته المالية في عام 2022 من خلال:

(a) اعتماد سياسة منقَّحة لاسترداد التكاليف؛

(b) ربط ضوابطه المالية بإطار الرقابة الداخلية الخاص به، وهو مدرج في النظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية؛

(c) إطلاق استراتيجية ودليل ضمان الشريك المنفذ.

حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان إنجازات ملحوظة في مجال الموارد البشرية في عام 2022. وبالإضافة إلى إطلاق "استراتيجية الأفراد 2030"، تشمل هذه الإنجازات ما يلي:

(a) تحقيق التكافؤ بين الجنسَين؛

(b) مواصلة التزامه بتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيَّين والتحرش الجنسي. وبحلول عام 2022، كان لدى جميع مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان جهة تنسيق للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيَّين والتحرش الجنسي.

(c) الالتزام ببناء الوعي وتعزيز الإدماج والتنوع في مكان العمل، والالتزام بضمان أن يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان مناهضاً للعنصرية؛

(d) تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز الصحة العقلية للموظفين ورفاههم، وفقاً لاستراتيجية الصحة العقلية والرفاه لمنظومة الأمم المتحدة؛

(e) تطوير مصفوفة جديدة لتفويض الصلاحيات لإدارة الموارد البشرية والقرارات، وتعزيز المساءلة؛

(f) خفض معدل الشغور العالمي من 17.8 في المائة عام 2021 إلى 12.9 في المائة عام 2022؛

(g) تحديث ترتيبات عمل مرنة. في عام 2022، استخدم ما يقرب من 44 في المائة من الموظفين طريقة العمل المرنة؛

(h) التأكُّد من أنَّ الموظفين في المناصب الإدارية يكملون شهاداتهم الإدارية في غضون عام واحد من تعيينهم في مناصبهم الإدارية. وقد فعل ذلك حتى الآن 73 في المائة من الموظفين في المناصب الإدارية.

يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقليلَ الأثر البيئي لعملياته. ففي الفترة بين عامَي 2020 و2021، خفض صندوق الأمم المتحدة للسكان نصيبَ الفرد من الانبعاثات بنسبة 23 في المائة. وفي عام 2022، فعَّل 42 بلداً المعايير الاجتماعية والبيئية للبرامج. كما وضع الصندوق استراتيجيةً لإدماج المعايير الاجتماعية والبيئية في التقييمات.

يواجه صندوق الأمم المتحدة للسكان انخفاضاً في مستويات الموارد العادية (الموارد الأساسية) وتراجعاً في عدد الجهات المانحة الأساسية، ويساورُه القلق بشأن تأثير الضغوط الاقتصادية العالمية على تمويل عام 2023. في عام 2022، دعمت 93 حكومة فقط صندوقَ الأمم المتحدة للسكان بالتمويل الأساسي، مقارنةً بـ101 حكومة في عام 2021.

شراكات موسَّعة من أجل التأثير

كان يُنظر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان على أنَّه شريكٌ موثوق به بين أصحاب المصلحة. وفي عام 2022، أنشأ الصندوق أكثر من 100 شراكة جديدة وحشد 45.4 مليون دولار من خلال هذه الشراكات. كانت هناك زيادة بنسبة 138 في المائة في عام 2022 في اختيار الجهات المانحة تقديم تبرعات شهرية إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان كجزءٍ من برنامج التبرع الفردي، مقارنةً بعام 2021.

فيما يتعلق بالشراكات، وضع الصندوق ما يلي: (أ) إطار للشراكات الاستراتيجية؛ (ب) استراتيجية المؤسسة والعمل الخيري؛ (ج) استراتيجية لإشراك منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين؛ و(د) تحالف من أجل العدالة الإنجابية في الأعمال التجارية.

قدَّم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساهمات كبيرة في تحقيق النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتنسيق والاتساق في عام 2022. وتبيَّن من التجميع التجميعي لتقييمات البرامج القُطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أنَّ الصندوق أقامَ علاقات عمل قوية مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

في عام 2022، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أوَّل تقييمٍ تكويني لمشاركة الصندوق في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وخلص التقييم، في جملة أمور، إلى ما يلي:

(a) أنَّ الصندوق شارك بنشاط على جميع المستويات في النهوض بالإصلاح؛

(b) أنَّ مشاركة الصندوق في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ساعدت على النهوض بعمليات تغيير وضعية الأمم المتحدة.

في عام 2022، اضطلع الصندوق، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتفعيل مؤشرات مشتركة وتكميلية تقيس النتائج في الإطار المتكامل للنتائج والموارد الخاص بكل منها. وساعد هذا النهج الصندوق على إثبات المساءلة المشتركة في تحقيق نتائج خطته الاستراتيجية (انظر المرفق 1 لمعرفة التقدُّم المُحرَز فيما يتعلق بالمؤشرات المشتركة والتكميلية).

الإطار 2.
مواءمة صندوق الأمم المتحدة للسكان لممارسات العمل والمساهمات في النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة

1. كان صندوق الأمم المتحدة للسكان أوَّل كيان تابع للأمم المتحدة يوقع اتفاقيةً لتقديم الخدمات مع خدمة UN FLEET، والتي توفر خدمات تأجير المركبات لمنظمات الأمم المتحدة.
2. في عام 2022، شارك 93 في المائة من المكاتب القُطرية التابعة للصندوق في 397 برنامجاً مشتركاً.
3. وزادت مكاتب الصندوق التي تشاركت أماكن العمل مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة من 72 في المائة في عام 2021 إلى 73 في المائة في عام 2022.
4. في عام 2022، أجرى 82 في المائة من المكاتب القُطرية التابعة للصندوق تقييمات مشتركة بشأن المخاطر.
5. في عام 2022، نسَّق الصندوق تقييمات قدرات الشركاء المنفذين وزاد عدد منظمات الأمم المتحدة المشاركة من ثلاث إلى ست.
6. وفي عام 2022، ترأس الصندوق أو شارك في رئاسة 33 في المائة من مجموعات النتائج في أفرقة الأمم المتحدة القُطرية.
7. ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تطوير إطار مؤشرات لمخرجات الأمم المتحدة لدعم قياس المساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة؛ والمذكرة التوجيهية المحدَّثة على نطاق المنظومة بشأن البرامج المشتركة؛ ودليل الإدارة القائمة على النتائج.

IV. استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2022-2025

بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان بالفعل مناقشات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتنسيق عملية استعراض منتصف المدة لخطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وسيركّز استعراض منتصف المدة على إضفاء الطابع المؤسسي على التحوُّلات الاستراتيجية الرئيسية المحدَّدة في الخطة الاستراتيجية. كما سيُجمَع استعراض الخطة الاستراتيجية مع التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2023، الذي سيقدِّمه الصندوق في الدورة السنوية لعام 2024 للمجلس التنفيذي.